ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء في عبارات بعض العلماء
اى في كلام المصنفين فانهم جعلوه بمعنى المغاير وهو اى غير بهما منصوب
على الحالية من ضمير استضفت مدخر بالدال المهملة مجرور لاضافة الغير اليه
وهو كلم فاعل من الافتعال اصله مدتخر قلبت التاء دالا فصار مددخر
بالذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر
بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة
وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا
الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا والذال دالا وجاز فيه ايضا مذ
دخر بالمعجمة قبل المهملة بترك الادغام وتحليل نظرا الى عدم اتحادهما في الذات
فضل منصوب على انه مفعول مدخر الضيحة مجرورة لاضافة فضل
اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد على
غير وهو في معنى النفي يعنى ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين
الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال اى عند تجرده عن اللام اذ عند دخول
اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط عمله
بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا
اليه نحو الضارب اياه امس زيد اى الذى ضرب وانما اشترط ذلك
ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى
لا لفظا ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع
فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط

بعزم

الاشتراط انما هو في عمله في الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل
عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء كان مضمرا او
مظهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب في داره
عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفى للرفع لشدة اختصاص الرفع
بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة
من الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه
ليس باجنبي والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما
اشترط في عمله الاعتماد على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه
انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهى من حيث هى لا يقتضي فاعلا
ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان
يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم اما بكونه
مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخرة التى ستذكر فانه حينئذ لا يجوز ان
يكون مجردا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم الفعل او بوقوعه
بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفى فان النفى انما يتعلق
بالاحكام دون الذات وكذا الاستفهام شانه ان يكون من الاحكام والعوارض
دون الذوات الاول حرف النفى نحو ما قايم زيدا و في معناه نفى كغير و
اى في معنى حرف النفى من اسم او فعل في معناه نفى كغير وليس مثال
الاسم كما في قول الشاعر وان امرأ لم يعن الاصباح لغير مهين نفسه
بالمطامع فان مهين عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير ومثل الفعل نحو ليس

مطلب شرط الاعتماد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1